

Unknown Title



أعلنت عدد من المدارس العاملة في المناطق الخارجة عن سيطرة نظام الأسد في إدلب، نيتها إغلاق أبوابها مع بداية الفصل الثاني من العام الدراسي الجاري، وذلك لغياب التمويل وحاجة المدرسين إلى مصدر دخل يعملون به أسرهم، بعد عملهم بشكل تطوعي لأعوام.

وحصل موقع تلفزيون سوريا على بيانات صدرت عن قرابة 30 مدرسة خلال الأيام الماضية، حملت تواريخ كوادر تلك المدارس من مدرسين ومديرين، وعلت تلك الكوادر في بياناتها أسباب الإضراب بما وصفته بتدهور العملية التعليمية، واستمرارها في التعليم لعدة سنوات بشكل طوعي من دون حصولهم على أية أجور.

وبحسب ما جاء في البيانات، فإن المدارس ستغلق أبوابها "حتى يتم تأمين أبسط مستلزمات الحياة للمعلمين"، مشيرين إلى أن الكوادر التدريسية تعمل تطوعاً منذ عام 2018.

وبحسب [البيانات](#) التي حصل موقع تلفزيون سوريا على نسخ منها فإن المدارس التي أعلنت الإضراب هي: "ثانوية بنات الجسر، ثانوية بنين جسر الشغور، ثانوية فريكة، ثانوية بنات البشيرية، ثانوية ذكور البشيرية، ثانوية كنيسة بني عز، ثانوية بزيت، ثانوية مشمشان، ثانوية بنات الحمامة، مدرسة الجديدة، مدرسة عمرو بن العاص، ثانوية بنات الجديدة، مدرسة ذكور الحمامة للحلقة الثانية، إعدادية بنات الجانودية، ثانوية بنات الجانودية، مدرسة مخيم الأرامل، مدرسة القنية، مدرسة سلهب، مدرسة السكرية، إعدادية كفرنجد، ثانوية جوزف، ثانوية ذات النطاقين، ثانوية عبدالرحمن عبيدو في أريحا، مدرسة عزّي القبلي للحلقة الثانية، مدرسة المأمون في أم الريش، مدرسة مزرعة الزهراء، مدرسة بلميس للحلقة الثانية، مدرسة بشير حلي، مدرسة جب الصفا، ثانوية الملند، مدرسة ابن خلدون، مدرسة طيبة الاسم للحلقة الثانية، مدرسة القيسية، مدرسة غالب شحادة، مدرسة كنيسة نخلة للحلقة الثانية".

ما سبب الإضراب وتوقيته في العطلة؟

تواصل موقع تلفزيون سوريا مع عدد من الكوادر التعليمية في المدارس التي أعلنت الإضراب وكان من بينهم المدرس فرديوس قاروط العامل في إعدادية بنات الجانودية، وتحدث قاروط عن عمله بشكل طوعي منذ أربعة أعوام، وأن غياب الراتب الشهري يمنع المعلم من قضاء حوائجه، وبات عائقاً أمام حفظ كرامة المعلم في المجتمع، فبدأ عندهم الفارغة التي لا تتجدد حقيقة فيما يخص دعم المعلمين.

أعداد المدارس وتفصيلها في الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢:

المجموع	المجموع	تطوع	مناهل	مناهل + منظمة	منظمة + تطوع
ادلب	160	40	42	24	54
أريحا	157	73	8	65	11
الدانا	99	32	15	9	37
المخيمات	141	35			106
جسر الشغور	143	64	25	35	19
حارم	153	64	32	19	36
معرتمصرين	142	50	19	16	54
الإجمالي الكلي	995	358	141	168	317

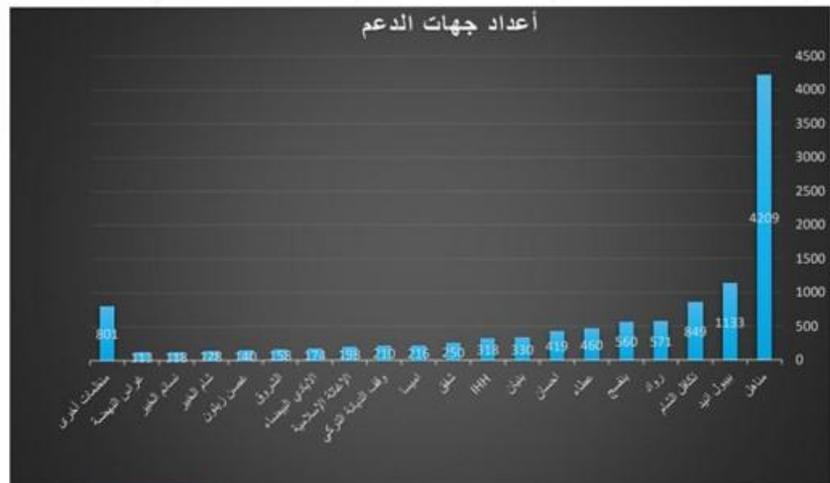
بلغ نسبة المدارس المدعومة ٦٤٪

ويوضح الجدول الآتي الذي أعدته دائرة التخطيط والإحصاء في مديرية التربية والتعليم بمحافظة إدلب، أبرز المنظمات الداعمة للتعليم في إدلب ونسب دعمها بحسب عدد الوظائف التي تقدم الرواتب الشهرية لها



الجهات التي تقدم الرواتب:

الشكل الآتي يظهر نسبة الدعم لبعض المنظمات للمدرسين في المدارس العاملة والنقاط التعليمية والجوالة:



مديرية التربية تطالب بدعم الملف التعليمي وتتفهم حالات الإضراب

قال معاون مدير التربية والتعليم بمحافظة إدلب محمد ناجي عتيق لموقع تلفزيون سوريا إن حالات الإضراب مستمرة بشكل فردي منذ بداية العام في بعض المدارس غير المدعومة، لكنه لم يكن بهذا الزخم الحالي، وإنهم في المديرية يجتمعون مع الكوادر التدريسية في تلك المدارس ويحاولون تقديم بعض المنح للمدرسين لتعينهم على مواصلة العملية التعليمية عبر التواصل مع جهات خيرية ومنظمات.

عتيق أضاف بأن معظم المدارس المتطوعة هي من الحلقة الثانية والثانويات كون منظمة مناهل حصرت دعمها بالحلقة الأولى وهي الداعم الأكبر للمدارس أما بقية المنظمات فلا مانع لديها من دعم الحلقة الثانية والثانوي، ولكن معظم الدعم يكون في المناطق البعيدة عن خطوط التماس، ولذلك نرى قلة وشحاً في دعم مدارس مجمع أريحا بالدرجة الأولى ثم مدارس مجمع جسر الشغور، وهذا سبب إضراب المدرسين في المجمعين.

وأشار عتيق إلى أن المنح التي تقدم للمتطوعين عن طريق الجمعيات الخيرية والمنظمات والحكومة غير كافية، ولا تلبي الاحتياجات المطلوبة، وأن ملف التعليم بحاجة إلى دعم دولي، مضيفاً: "وحتى في الدول المستقرة يتم دعم هذا الملف من قبل المنظمات الأممية كاليو نيسيف واليونيسكو فكيف الحال بمنطقة مرت عليها حرب لمدة

وفي إجابته عن واردات مديرية التربية من قطاع التعليم الخاص أجاب عتيق بأن هذه الإيرادات يتم صرفها على الورقيات والكشوفات والإشراف على مدارس التعليم الخاص نفسه.

مدارس حماة على خط الإضراب

يبدو أن حالة الإضراب في المدارس غير المدعومة أخذت بالانتشار، فبعد ظهور عشرات البيانات من مدارس في محافظة إدلب تعلن إضرابها عن التعليم، نشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي بياناً عن حراك آخر من المعلمين في مدارس حماة يعلن التحاقه بركب المضربين أيضاً.

وجاء في نص البيان: "بيان باسم المدارس المتطوعة العاملة في مديرية التربية والتعليم في حماة. نحن مدرسي ومعلمي مدارس حماة المتطوعة كافة نعلن الإضراب عن متابعة العملية التربوية والتعليمية في هذه المدارس وذلك بسبب العمل التطوعي لما يزيد عن ثلاثة أعوام لبعض المعلمين وأربع وخمس سنوات للبعض الآخر، وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمعلمين المتطوعين وكأنهم جهة إنتاجية تعطي ولا تأخذ وليسوا بحاجة إلى متطلبات الحياة، بالإضافة لما يعانيه طلابنا من مآسي الظروف السائدة وتهميش العملية التعليمية بالكامل؛ فإننا نحن كوادر مدارس حماة نعلن الإضراب عن العمل التطوعي منذ الآن وحتى إيجاد الحلول المناسبة للمعلمين المتطوعين ونطالب كل الجهات المسؤولة عن العملية التعليمية والجهات الداعمة بإيجاد الحلول التي تعيد للمعلمين جزءاً من حقوقهم".

مبادرات مجتمعية وصناديق تكافلية غير كافية

عدد من القرى والبلدات في محافظة إدلب لجأت إلى دعم المعلمين المتطوعين عبر حملات ومبادرات وصناديق تكافلية من أبناء البلدة الواحدة، بهدف الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية للطلاب، ودفع المعلم لمواصلة تقديم العلم وعدم ترك المهنة والبحث عن مصدر آخر للعيش.

هذه الفكرة ليست جديدة، ففي مدينة معرة النعمان أنشئ صندوق لدعم المعلمين المتطوعين في المدينة عام 2018 واستمر بتقديم كفالات شهرية للمعلمين المتطوعين لا تساوي رواتب زملائهم المكفولين، لكنها ضمنت استمرارهم في التعليم.

وفي جبل الزاوية تم تشكيل لجنة حملت اسم "اللجنة الأهلية لدعم التعليم في جبل الزاوية" عيّنت بتقديم بعض المنح المالية للمدرسين، وتقديم مساعدات عينية كمواد تدفئة ومحروقات ومدافئ لبعض المعلمين، فضلاً عن المساهمة في تأهيل المدارس المتضررة جزئياً بفعل القصف.

وفي بلدة حزانو شمالي إدلب انطلقت مبادرة باسم "مبادرة دعم التعليم في حزانو"، والتقى موقع تلفزيون سوريا مع عبد الباسط حبلص أحد القائمين عليها، وأفاد بأن إطلاق المبادرة كان نتيجة توقف الدعم عن نصف مدارس البلدة منذ أعوام، ويقوم عليها المكتب التعليمي في المجلس المحلي للبلدة وجمع التبرعات للتعليم من أهل الخير والتجار في البلدة.

واستطاع القائمون على المبادرة جمع مبلغ 5 آلاف دولار، وحصل على القيمة ذاتها عن طريق التواصل مع إحدى المنظمات الإنسانية، وذلك كمرحلة أولى، بحسب حبلص.

وقال حبلص إن المبلغ يتم تسليمه للمدارس لدفع رواتب شهرية للمعلمين تقدر بـ 75 دولاراً أميركياً للمدرس الواحد، وهو أقل من راتب المدرس بطبيعة الحال، مؤكداً أن هذا المبلغ لا يشمل الكلفة التشغيلية ومستلزمات المدارس، وأن هذه المبادرات غير كافية، ولا تسد الرمق، وأن المدارس بحاجة إلى دعم مستمر من الحكومة.

وتحدث حبلص عن عدم ديمومة واستمرارية هذه المبادرات لأن مشكلة التطوع قائمة منذ أعوام ومستمرة إلى أجل غير معلوم، وأنهم يخجلون من كثرة الإلحاح على التجار ومطالبتهم بتقديم المال لدعم التعليم.

لماذا لا يتم دعم الملف التعليمي من قبل اليونيسيف؟

بالعودة إلى الماضي وتحديداً إلى عام 2013 عند تأسيس هيئة التربية والمعارف والتي تحولت فيما بعد إلى مديرية التربية والتعليم بمحافظة إدلب، التقى موقع تلفزيون سوريا مع الأستاذ محمد جمال شحود أحد مؤسسي هيئة التربية والمعارف آنذاك، وأفاد شحود بأن المشكلة كانت في توجه عدد كبير من المدرسين إلى مناطق النظام لقيض رواتبهم من مديرية التربية التابعة للنظام السوري، مما منع اليونيسيف من تخصيص جزء من دعم الملف التعليمي للجهات العاملة في مناطق سيطرة المعارضة.

وتحدث شحود عن مراسلات بينهم وبين اليونيسيف لتخصيص جزء من التمويل الشمال السوري، فكان رد اليونيسيف بأن مؤسسات النظام تدفع رواتب 12 ألف موظف في مناطق سيطرة المعارضة.

ويرى أحد المطلعين على ملف التعليم في الشمال السوري، طلب عدم الكشف عن هويته، أن عدم إنهاء نفوذ مؤسسة التربية التابعة للنظام في الشمال السوري كان السبب في عدم دعم التعليم فيه، وذلك بخلاف ما حصل مع مؤسسات أخرى للنظام تم إنهاء نفوذها كوزارة الصحة، مما أتاح إمكانية تقديم الدعم للقطاع الصحي في الشمال السوري.

وعلى شحود الإبقاء على نفوذ مديرية التربية التابعة للنظام في الشمال السوري، لكون هيئة التربية والمعارف تأسست طواعية من المعلمين المفصولين من قبل نظام

الاسد بسبب موافقهم التوريه، ولم تكن تملك تلك الهيئه المال لدفع رواتب المعلمين وابعاد مؤسسه التربيه التابعه لنظام الاسد والحلول مكانها.

وتحدث شحود عن استمرار عمل هيئة التربية والمعارف لعدة سنوات بشكل طوعي حتى حصلت على منحة لعدد من المعلمين قيمتها 60 دولاراً للمعلم الواحد وذلك في عام 2016.

وحول الحلول المتاحة لدعم الملف التعليمي في الشمال السوري تحدث شحود عن إمكانية دعم الملف التعليمي ذاتياً عبر إقامة بعض المشاريع التعليمية الخاصة التي يمكن دعم الملف التعليمي من عائداتها المالية.

وفيما يبدو بأن مشكلة التطوع وغياب الدعم عن الملف التعليمي ستبقى قائمة في ظل غياب دعم المنظمات الدولية والمحلية لهذا الملف، فضلاً عن انصراف جهود حكومة الإنقاذ في إدلب عن دعم التعليم لكونه من القطاعات المستهلكة، وانشغالها بالقطاعات المنتجة التي تعود على خزائنها بالمال، وانصراف الكثير من المعلمين نحو مهن أخرى تؤمن لهم لقمة العيش بعد طول أمد التعليم بشكل طوعي وصعوبة المعيشة والغلاء الذي يعم البلاد.

كلمات مفتاحية